المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 16S اذار 2025
No.16S Mar 2025
عدد خاص لأبحاث المؤتمر العلمي الثاني الموسوم (الارتقاء بالأداء التربوي والتعليمي- رؤى وتطبيقات معاصرة) الذي تقيمه الكلية التربوية المفتوحة ونقابة المعلمين العراقيين بالتعاون مع كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة البصرة وكلية المأمون الجامعة تحت شعار (اسس التطوير وسبل التغيير) في 26-2-2025

تقويم الدعم المؤسسي للبيئة المدرسية في ضوء مؤشرات البرنامج الحكومي

م.د الهام مكي حمادي احمد
وزارة التربية- الكلية التربوية المفتوحة- مركز الكرخ الدراسي
قسم الإدارة التربوية
الموبايل:٠٧٨٢٦٥٠٧٠٣١
الايميل:makkiilham@yahoo.com

ملخص

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين نظام التعليم في العراق، الا انه يواجه العديد من التحديات، بما في ذلك البنية التحتية الضعيفة، والتمويل غير الكافي، تعد البيئة المدرسية من العوامل الحاسمة التي تؤثر في نتائج تعلم الطلاب، حيث تفتقر العديد من المدارس في العراق إلى المرافق الأساسية، بالإضافة إلى ذلك، تعاني العديد منها من الاكتظاظ وعدم وجود عدد كافٍ من المعلمين لتوفير الاهتمام الفردي لكل طالب. ومن هذا المنطلق، تعمل الحكومة على توفير الدعم المؤسسي لضمان جودة البيئة المدرسية بما يسهم في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة. يركز البحث الحالي على تقييم فعالية الدعم المؤسسي المقدم للبيئة المدرسية في إطار تحقيق أهداف البرنامج الحكومي، من خلال تحليل مؤشرات الأداء وتقييم السياسات والاستراتيجيات المتبعة، يقدم البحث رؤية حول أوجه القوة ونقاط الضعف في هذا الدعم، مع تقديم توصيات لتعزيز البيئة المدرسية. يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، عبر عمل استبيان، وجمع وتحليل البيانات من الدراسات والأبحاث وايضاً الإحصاءات الصادرة من وزارة التربية.

الكلمات المفتاحية: البيئة المدرسية، البرنامج الحكومي، الدعم المؤسسي

(Evaluation of institutional strengthening for the school environment in light of government program indicators)

Asst. Dr. Ilham Makki Hammadi Ahmed
Iraqi Ministry of Education - The Open Education College- Al-Karkh Study Center
Department of Educational Administration
Mobile: 07826507031
Email: makkiilham@yahoo.com

Abstract

Despite ongoing efforts to improve Iraq's education system, it faces significant challenges, including inadequate infrastructure and insufficient funding. A key factor impacting student learning outcomes is the school environment, as many schools in Iraq lack essential facilities. Additionally, overcrowding and a shortage of qualified teachers hinder the ability to offer personalized attention to students. In response, the government is working to provide institutional support to enhance the quality of the school environment and promote comprehensive, sustainable development. This research evaluates the effectiveness of the institutional support for the school environment in alignment with the goals of the government program by analyzing performance indicators and assessing the policies and strategies

implemented. The study identifies the strengths and weaknesses of this support, offering recommendations for improving the school environment. Using a descriptive-analytical approach, the research includes data collected through surveys and an analysis of relevant studies, research, and statistics from the Ministry of Education.

Keywords: School environment, government program, institutional support

مقدمة:

تعتبر البيئة المدرسية أحد العوامل الأساسية التي تؤثر في جودة التعليم وتحقيق أهدافه. ومن أجل تحسين هذه البيئة، يعد الدعم المؤسسي من أهم الركائز التي تساهم في توفير البيئة المناسبة للتعلم. يتضمن هذا الدعم مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحسين البنية التحتية للمدارس، وتوفير الموارد اللازمة، وتعزيز دور المعلمين والإداريين. **حيث يعد تدريب المعلمين والمعلمات الاولوية الأولي بالنسبة لأصحاب القرار في المؤسسات التربوية في جميع بلدان العالم، فقد اثبتت العلاقة الفعلية بين أداء المعلم والإنتاجية الشاملة للمجتمع، علي سبيل المثال، اثبتت دراسة في النمسا ان المعلمين والمعلمات المدربين ينعكس في الناتج القومي السنوي بنسبة ٦،٧٪ من اجمال رواتب المعلمين.**[1] لذلك تباينت المبادرات الحكومية المتعلقة بهذا الدعم، حيث يسعى البرنامج الحكومي في العديد من الدول إلى تحسين وتطوير البيئة المدرسية بما يتماشى مع احتياجات الطلاب والمتطلبات التعليمية الحديثة. ولذلك، أصبح من الضروري تقويم الدعم المؤسسي لهذه البيئة لضمان تقديم خدمات تعليمية مناسبة. وفي هذا السياق، جاء البرنامج الحكومي في العراق كأداة رئيسية لتوجيه السياسات التعليمية والارتقاء بالمؤسسات التعليمية. فقد تنوعت المبادرات الحكومية لدعم قطاع التربية، من هذه المبادرات تنفيذ مشروع الأبنية المدرسية النموذجية في ٢٠٢٤، من قبل دائرة المشاريع الوطنية والابنية المدرسية التابع الى الأمانة العامة لمجلس الوزراء لتحقيق خطوة مهمة بإنجاز المرحلة الأولى لبناء (١٠٠٠) مدرسة ذات مواصفات عالية ونموذجية في عموم محافظات العراق، تلبية لحاجة وزارة التربية للأبنية المدرسية، ضمن أولويات الحكومة، ضمن المرحلة الأولى قد تم وبنجاح انجاز ٢٠٠ مدرسة في بغداد وبعض المحافظات الاخرى[2]. يهدف هذا البحث إلى دراسة تقويم الدعم المؤسسي للبيئة المدرسية في ضوء مؤشرات البرنامج الحكومي، وتحليل دور هذا الدعم في تحسين جودة البيئة التعليمية.

مشكلة البحث:

إن تدهور جودة التعليم في العراق يعود إلى البنية التحتية غير الكافية التي يعاني منها قطاع التعليم، إلى جانب الخلل الصارخ بين عدد المدارس وعدد الطلاب المتزايد، والذي وصل إلى ١٥٤،٣٨٤،١٠ مليون طالب وطالبة بحسب احصائيات ٢٠٢٣. وقد أدى هذا الوضع الحرج إلى اكتظاظ الفصول الدراسية وإجهاد المؤسسات، مما أجبرها على تسجيل عدد من الطلاب أكبر مما يمكنها استيعابه بشكل كافٍ، وكل ذلك في محاولة يائسة لسد الفجوة المتزايدة الاتساع بين العدد المتزايد من المتعلمين والمرافق التعليمية المحدودة

[1] اليونسكو، مكتب العراق ٢٠١٣. استراتيجية اعداد المعلمين وتطويرهم المهني في العراق. متوفر على الرابط:
https://www.bgprogram.org/files/articles/070916022754.pdf

[2] https://www.cabinet.iq/ar/category/n6tD9nxn8Onx8nt/n6tD9nxn8Onx8nt

المتاحة.[3] ان البنية التحتية التعليمية هي عامل رئيسي في تحديد النتائج التعليمية، وفي بلد مثل العراق، حيث كان النظام التعليمي تحت الضغط بسبب النزاعات المسلحة والصراعات السياسية وكذلك الصعوبات الاقتصادية، تصبح معالجة العجز في البنية الأساسية أكثر إلحاحًا، حيث تؤدي القيود الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي إلى تعقيد الجهود الرامية إلى تحسين التعليم، ويمكن ايضاً أن تعيق الموارد المالية المحدودة بناء وصيانة المرافق التعليمية، حيث تفتقر العديد من المدارس، وخاصة في المناطق المحرومة والمهمشة إلى المرافق الأساسية، كذلك توجد فجوات في البنية التحتية التعليمية بين المناطق الحضرية والريفية، ففي حين قد تتمتع المدارس الحضرية بإمكانية الوصول إلى المرافق المتقدمة، غالبًا ما تعاني المدارس الريفية مع عدم كفاية الموارد. بالإضافة الى ان الفجوة الرقمية لا تزال تشكل تحديًا كبيرًا، حيث تفتقر العديد من المدارس إلى الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة، يمكن أن تعيق هذه الفجوة قدرة الطلاب على المنافسة في عالم مدفوع بالتكنولوجيا. المشكلة الأساسية، هي أنه بدون الدعم الكافي، تظل البنية الأساسية المطلوبة لتوفير تعليم جيد غير كافية، مما يعيق فعالية التدريس ونتائج التعلم لدى الطلاب. لذلك إن فحص دور الدعم المؤسسي في تطوير البنية التحتية أمر بالغ الأهمية لتحديد الحلول المستدامة لتعزيز النظام التعليمي، ويتم ذلك عبر تحديد المؤشرات، ونعني بها الأدوات التي تُستخدم لتقييم فاعلية الدعم المؤسسي المقدم. هذه المؤشرات قد تشمل: نسبة تمويل التعليم، مستوى التحسينات في البنية التحتية المدرسية، تدريب المعلمين، ومؤشرات الأداء الأكاديمي للطلاب.

فبحسب الإحصاءات الحكومية تزايدت اعداد الأبنية المدرسية بشكل مطرد بعد ٢٠٠٣، حيث بلغت اعداد رياض الأطفال والمدارس والمعاهد التعليم الحكومي والأهلي والديني في السنة الدراسية (٢٠٢١-٢٠٢٢) بحدود (١٦٤٢١) أي بنسبة زيادة ١٢٤٪ عما كان عليه الحال في السنة الدراسية (٢٠٠١-٢٠٠٢)، كما تزايدت اعداد الطلبة في مختلف المراحل بنسبة تزيد عن ١٢٧٪، وبلغت نسبة اعداد الهيئات التعليمية بحدود ٦٠٪.[4] نسبة تغير المؤشرات واضح من حيث اعداد الأبنية وعدد الطلاب والكادر التدريسي، لكن لا تزال هناك حاجة ملحة الي المزيد من الأبنية المدرسية، فبحسب دراسة تقيمية أجريت في ٢٠٢٣، اكدت على أن مديريات التربية في جميع المحافظات العراقية عدا إقليم كردستان العراق بحاجة الى (٨٧٥٤) مدرسة ابتدائي وثانوي ومهني.[5] بلغت نسبة الانفاق علي التعليم من اجمالي الانفاق العام لسنة ٢٠٢٢ (١٣،٧٪) وهو تطور واضح مقارنة بشنة ٢٠٠٥ والذي كان (٥،٦٪)، حيث بلغ اجمالي الانفاق خلال المدة ما بين ٢٠٠٥-٢٠٢٢ بحدود (١٢٩,٧٩٨,٤١٥) مليون دينار عراقي.[6]

---

[3] إحصائيات 2023.. أبنية وطلاب العراق. https://alssaa.com/post/show/22383-%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A7%D8%AA-2023-%D8%A3%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B7%D9%84%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82

[4] https://iq.parliament.iq/wp-content/uploads/2023/09/%D8%A7%D8%B6%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A8%D8%B9%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D8%A8%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.pdf

[5] موسى، فراس جاسم ٢٠٢٣. نحو حله مشكلة نقص الأبنية المدرسية في العراق. متوفر على الرابط: https://iq.parliament.iq/wp-content/uploads/2023/09/%D9%86%D8%AD%D9%88-%D8%AD%D9%84-%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9-%D9%86%D9%82%D8%B5-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%A8%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D8%B1%D8%B3%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82.pdf

[6] https://www.iraqoaj.net/iasj/download/14f9943c61732d9e

جاء تقييم الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (٢٠١٢-٢٠٢٢) شفافاً بتقديم مؤشرات على عدم قدرة البرنامج الحكومي من تقديم الدعم والتمويل الكافي لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية (٢٠١٢-٢٠٢٢)، فعلى مستوى البنى التحتية تم تشييد ٣٧٥١ مبنى مدرسي، وهو ما يمثل نحو ١٥% من البنية الأساسية اللازمة. بالإضافة إلى ذلك، تم تصميم ٧١٩ صفياً دراسياً خُصص لاستيعاب مختلف المستويات الدراسية، وتلبية الاحتياجات التعليمية للطلاب. وفي الوقت نفسه، خضع ٢٤١ مبنى مدرسياً للترميم من إجمالي ٥٩١٠ مبنى، وهو ما يمثل نحو ٤% من إجمالي المباني القائمة. وعلاوة على ذلك، تم تجهيز ٢٠٣ مختبراً وورش عمل، وهو ما يشكل ٣٦% من تلك المخصصة لتجارب التعلم العملي. ومع ذلك، لا يزال هناك عجز كبير يبلغ ٨٠٩٣ مبنى مدرسياً يحتاج إلى معالجة لتلبية متطلبات السكان الطلابيين. ومن المثير للقلق أن ٥٠% من المباني المدرسية الحالية في العراق في حاجة ماسة إلى إعادة التأهيل أو إعادة البناء الكامل لضمان بيئة تعليمية آمنة وفعالة. ويكشف توزيع المدارس عن ان الحكومية منها هي النسبة الأعلى، التي تشكل ٨٩% من الإجمالي، في حين تشكل المدارس الخاصة النسبة المتبقية البالغة ١١%. ومن حيث تكوين الفصول الدراسية، تبلغ نسبة الطلاب إلى الفصول ٣٧ و٤١ و٣٧ في المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية على التوالي. وتتناقض هذه الأرقام بشكل صارخ مع المعيار العالمي، الذي يبلغ في المتوسط حوالي ٣٠ طالبًا في الفصل، مما يسلط الضوء على الحاجة الملحة لتحسين المرافق والموارد التعليمية.[7]

لذلك خصصت الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) لعام ٢٠٢٣ لوزارة التربية نفقات تخص "تعويضات الموظفين" مبلغ (١٠،٩١٩،٣٧٨،٣١١) تريلون دينار عراقي، وخصص للمستلزمات الخدمية (٤٤،١٥٤،٨٥٣) مليون دينار عراقي، اما المستلزمات السلعية فقد بلغت (٣٠٤،٢٤٩،٠٠) مليون دينار عراقي، كما خصص لصيانة الموجودات (١٧٦،٩١٠،٩٣٩) مليون دينار عراقي.[8]

لكن، حجم الانفاق وحده لا يمكن اعتباره المؤشر الوحيد على جودة التعليم، فهناك مؤشرات أخرى ترتبط معه تعمل سوية لتطوير النظام التعليمي وتحقيق الجودة الشاملة، وهذا ينعكس من خلال مدخلات العملية التعليمية من (أبنية ومؤسسات تعليمية، كوادر تدريسية، المناهج ووسائل وطرق تدريس حديثة ومتقدمة)[9]. كما ان حجم هذا الانفاق يجب ان يلبي الحاجة المتزايدة في البنية التحتية لقطاع التربية والتعليم نتيجة النمو السكاني، حيث بلغ عدد سكان العراق بحسب التعداد السكاني الأخير لسنة ٢٠٢٤ حوالي (٤٥،٤٠٧،٨٩٥) مليون نسمة، يبلغ عدد السكان دون سن ١٥ سنة بحدود ٣٦٪ من نسبة السكان الإجمالي، مما يعني ارتفاع نسبة الطلاب في العراق حالياً.[10] هذه الزيادة السكانية تستدعي تطوير وبناء بني تحتية جديدة وتحسين جودة المدخلات الذي يقود حتماً الي مخرجات تعليمية ذات جودة وكفاءة عالية.

---

[7] الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم ٢٠٢٢ -٢٠٣١ في العراق. متوفرة على الرابط: https://www.dirasat-gate.org/assets/documents/files/National-Strategy-Education.pdf

[8] الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) لعام ٢٠٢٣. الوقائع العراقية العدد ٤٧٢٦، متوفر على الرابط: file:///Users/mac/Downloads/%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%AD%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9(2023-2024-2025)%20(1).pdf

[9] https://www.iraqoaj.net/iasj/download/14f9943c61732d9e

[10] وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء. متوفر على الرابط: https://cosit.gov.iq/ar/2020-12-28-07-22-189#:~:text=%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%A6%D8%AC%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%88%D9%84%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D8%A7%D8%AF%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85%20%D9%84%D9%84%D8%B3%D9%83%D8%A7%D9%86%20%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9%202024&text=1.,)%20%D9%86%D8%B3%D9%85%D8%A9%D8%8C%20%D8%A8%D8%B6%D9%85%D9%86%D9%87%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A7%D9%86%D8%A8%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%A6%D9%8A

يضم العراق حاليًا 28,986 مدرسة، تضم مجموعة متنوعة من المؤسسات: 1,244 روضة أطفال، و18,393 مدرسة ابتدائية، و9,003 مدرسة متوسطة وثانوية، إلى جانب 322 مدرسة مهنية و24 معهدًا للفنون الجميلة. ومع ذلك، وعلى الرغم من هذا العدد المثير للإعجاب، فإن العديد من هذه المدارس لا تلبي الاحتياجات التعليمية للسكان. وبما أن ما يقرب من نصف سكان العراق البالغ عددهم 45 مليون نسمة هم دون سن الثامنة عشرة، فإن كفاح الحكومة لمواكبة هذا النمو السكاني السريع وتوفير المرافق المدرسية الكافية يؤثر بشدة على مستقبل هؤلاء الشباب. وتنعكس عواقب هذا القصور على المشهد التعليمي بأكمله، مما يترك العديد من الطلاب دون الفرص التي يستحقونها.

بشكل عام، يواجه قطاع التعليم اهمال واضح وتعطيه الحكومة دوراً ثانوياً في سياستها التنموية على عكس البلدان الأخرى، فتلك التخصيصات المالية لقطاع التعليم كنسبة من إجمالي الإنفاق العام ومقارنة مع الاعداد الكبيرة من الطلاب والكادر التدريسي والمؤسسات التعليمية متدنية ولا تلب طموحات النهوض بالواقع التنموي. حيث تواجه المدارس في جميع محافظات العراق منذ اكثر من ثلاثين سنة اكتظاظا كبيرا بالطلاب والتلاميذ مع استخدام البناء الواحد من قبل أكثر من مدرسة وفق نظام الدوام المزدوج الصباحي والمسائي، وحتى الثلاثي في بعض مناطق العاصمة بغداد والمحافظات، لاسيما المناطق النائية منها.[11]

كما يواجه الكادر التدريسي في العراق مشكلات ومعوّقات جمة، اثرت سلباً على تطوير قدراتهم وامكانياتهم، تلك المشكلات لها سياقات تاريخية تعود الي العقود الماضية حيث تدنت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بسبب الحروب والحصار الاقتصادي وانخفاض المدخول المالي، وفشل قطاع التعليم في اجتذاب العناصر ذات الكفاءة والدافعية العالية. ولمعالجة تلك المعوقات، تبنت الحكومات المتعاقبة بعد ٢٠٠٣ خطوات ومبادرات عديدة، هدفت الي النهوض بواقع التعليم، حيث أطلقت استراتيجيات اعداد المعلمين وتدريبهم، ومنها الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم للسنوات ٢٠١١-٢٠٢٠،وجاءت بعدها الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق ٢٠٢٢-٢٠٣١، والتي تستند برؤيتها على الحاجة الماسة لتطوير سياسات تربوية حديثة تواكب التطورات العالمية في مجال التعلم والتعليم، وبشكل خاص تطوير المعلمين، الذي يشمل جميع الجوانب وحتى قبل دخولهم سلك التدريس.[12] لكن مع ذلك، يفتقر نظام التدريب للمعلمين الى الرؤية الاستراتيجية والموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الخاصة بالتدريب، وهذا يشمل مرحلة ما قبل الخدمة وأثنائها.[13]

من هذا السياق، تتركز إشكالية البحث في عدم وجود تقييم شامل وموضوعي للدعم المؤسسي الذي تقدمه الجهات الحكومية لتحسين البيئة المدرسية، ومدى انسجام هذا الدعم مع مؤشرات البرنامج الحكومي. لذلك يسعى هذا البحث للإجابة على: ما مدى فاعلية الدعم المؤسسي المقدم للبيئة المدرسية في ضوء مؤشرات البرنامج الحكومي؟ وهل يؤدي هذا الدعم إلى تحسين البيئة المدرسية وتحقيق الأهداف التعليمية المرجوة من وجهة نظر مديري ومعاوني المدارس الابتدائية في محافظة بغداد.

أسئلة البحث:

1. كيف يؤثر الدعم المؤسسي على جودة البيئة المدرسية في العراق؟
2. ما هي التحديات التي تواجه المؤسسات التعليمية في تنفيذ هذا الدعم؟

%D9%86.&text=3.,%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82%20(5.3%20).0)%20%D9%81%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D9%8B

[11] اليونسكو، مكتب العراق ٢٠١٣. استراتيجية اعداد المعلمين وتطويرهم المهني في العراق. متوفر على الرابط: https://www.bgprogram.org/files/articles/070916022754.pdf

[12] اليونسكو، مكتب العراق ٢٠١٣. استراتيجية اعداد المعلمين وتطويرهم المهني في العراق. متوفر على الرابط: https://www.bgprogram.org/files/articles/070916022754.pdf

[13] الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في العراق ٢٠٢٢-٢٠٣١ . متوفر على الرابط: https://www.dirasat-gate.org/assets/documents/files/National-Strategy-Education.pdf

3. ما هي الحالة الحالية للدعم المؤسسي للبنية الأساسية للمؤسسات التعليمية في العراق؟
4. كيف يؤثر الدعم المؤسسي على البنية الأساسية المادية والإدارية للمدارس في العراق؟
5. ما هي عواقب الدعم المؤسسي غير الكافي على جودة التعليم ونتائج الطلاب في العراق؟
6. ما هي الاستراتيجيات التي يمكن تنفيذها لتعزيز الدعم المؤسسي للبنية الأساسية التعليمية في العراق؟

أهداف البحث:

1. تقويم الدعم المؤسسي المقدم للبيئة المدرسية من خلال تحليل مؤشرات البرنامج الحكومي.
2. دراسة تأثير هذا الدعم على تحسين البيئة المدرسية وجودة التعليم.
3. تحديد العوامل المؤثرة في فاعلية هذا الدعم وتقديم التوصيات اللازمة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في تقديم بيانات حديثة وتسليط الضوء على دور الدعم المؤسسي في تحسين البيئة المدرسية ومدى تأثيره على جودة التعليم من وجهة نظر مديري ومعاوني المدارس الابتدائية في بغداد. كما يساهم بتقديم توصيات تساعد في تحسين تطبيقات البرامج الحكومية في هذا المجال.

الاطار النظري:

1. **تعريف البيئة المدرسية:**

البيئة المدرسية هي الإطار الذي يعمل ضمنه النظام التعليمي وتشمل:

أ- البيئة المادية

- الفصول الدراسية: مساحة لتوصيل المواد التي تتوافق مع مجالات المعرفة الأساسية حيث يتفاعل الطلاب والمعلمون مع الأثاث الذي يتيح العمل الفردي أو الجماعي. وقد ذُكر مؤخرًا أن الخصائص المحددة للبيئة المادية للفصول الدراسية مرتبطة برضا الطلاب ومواقفهم وتقييم جودة الدورة
- ساحة المدرسة: المساحات التي يؤدي فيها الطلاب أنشطة تعليمية ورياضية وترفيهية. أن الملاعب لها أثر كبير وإيجابي على التطور المعرفي ومستويات ارتباط الأطفال بالمدرسة.
- المكتبات: مساحة مهيأة جيدًا للقراءة والتعلم واستشارة مجموعة ببليوغرافية تابعة لمجتمع المدرسة حيث يمكن للطلاب التفاعل والعمل سوية وتؤدي الى احداث تأثير إيجابي علي أداء الطلاب.
- طرق واستراتيجيات التدريس: الطرق التعليمية هي جزء من القدرات المنهجية التي يجب أن يتمتع بها المعلمين والمعلمات. وهذا يعني أن هذه الأنواع من الأساليب ستؤثر على درجة تدخل المعلم على الطالب إن ممارسات إدارة الفصول الدراسية لدى المعلمين لها تأثير مباشر على احتمال زيادة الكفاءة العلمية والمعرفية عند الطلاب. ويشير مصطلح الاستراتيجية إلى التخطيط الانعكاسي للقيام بشيء ما من خلال تطبيق أي نموذج عام يستخدم في الفصل الدراسي، فالمعلمين يستخدمون استراتيجيات تدريس مختلفة حيث يكتسب الطلاب المعرفة من خلال الخبرة والمشاركة في التعليم والتعبير عن آرائهم وحل المشكلات.[14]

[14] https://www.frontiersin.org/journals/psychology/articles/10.3389/fpsyg.2020.00510/full

المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العدد 16S اذار 2025
No.16S Mar 2025
عدد خاص لأبحاث المؤتمر العلمي الثاني الموسوم (الارتقاء بالأداء التربوي والتعليمي- رؤى وتطبيقات معاصرة) الذي تقيمه الكلية التربوية المفتوحة ونقابة المعلمين العراقيين بالتعاون مع كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة البصرة وكلية المأمون الجامعة تحت شعار (اسس التطوير وسبل التغيير) في 26-2-2025

ب-البيئة الاجتماعية:

- علاقة المعلم بالطالب: في السياق التعليمي، تعد علاقة المعلم بالطالب واحدة من أبرز التفاعلات الأكاديمية في جوهر عملية التعليم والتعلم. وعلى الرغم من أن هذا التفاعل يتألف من العديد من العناصر الأخرى، فإن هذه العلاقة هي التي تلعب الدور الأكثر أهمية عندما يتعلق الأمر بتحقيق الأهداف التعليمية. يلعب التواصل والتفاعل العاطفي بين المعلم والطالب دورًا مهمًا في بناء علاقة دعم المعلم والطالب، حيث تؤثر جودة التفاعلات بين المعلمين والطلاب على جو الفصل الدراسي ومشاركة الطلاب.
- ثقافة المدرسة: تساهم القيم والمعتقدات والتقاليد المشتركة لمجتمع المدرسة في تشكيل ثقافتها الخاص، حيث تعمل ثقافة المدرسة الإيجابية على تعزيز الشعور بالانتماء وتشجيع التفاعلات الإيجابية.، والعكس صحيح.
- العلاقات بين الأقران: تساهم الديناميكيات بين الطلاب، بما في ذلك الصداقات والتعاون والصراعات، في البيئة الاجتماعية[15].

2. **الدعم المؤسسي للبيئة المدرسية:** يعرف دكتور المحجوبي الدعم المؤسسي او المؤسساتي بانه: "مجموعة الأنشطة والوسائل والإجراءات التي تتوخى معالجة حالات التعثر الدراسي من خلال تقليص الفارق الملحوظ بين المستوى الفعلي للتلاميذ والأهداف المنشودة في إطار أقسام خاصة أو وضعيات تعليمية مستقلة عن السير العادي للبرامج الخاصة بالمواد الأساسية. إنه دعم يقع خارج الفصل الدراسي لكنه لا يخرج عن نطاق المؤسسة التعليمية في سياق وضعيات على هامش السير العادي للبرنامج الدراسي في إطار عروض أو محاضرات أو أنشطة ترتبط بمختلف المواد ينفذها وينشطها مدرسون ينتمون إلى المؤسسة، أو أطر إدارية، أو فعاليات تتم دعوتها للانخراط في مشروع المؤسسة ومنحى الدعم التربوي"[16]. يشمل الدعم المؤسسي للمدارس مختلف أوجه الدعم المادي والبشري، مثل توفير المناهج المتطورة، تدريب المعلمين، تجهيز المدارس بالمعدات الحديثة، وتحسين الهياكل التنظيمية والإدارية

3. **مؤشرات تقويم الدعم:** المؤشر هو سمة محددة وقابلة للملاحظة والقياس ويمكن استخدامها لإظهار التغييرات أو التقدم الذي يحرزه البرنامج نحو تحقيق نتيجة محددة .يجب أن يكون هناك مؤشر واحد على الأقل لكل نتيجة. يجب أن يكون المؤشر مركّزًا وواضحًا ومحددًا. يجب أن يمثل التغيير الذي يقيسه المؤشر التقدم الذي يأمل البرنامج في تحقيقه .يجب تعريف المؤشر بمصطلحات دقيقة لا لبس فيها تصف بوضوح ودقة ما يتم قياسه. حيثما كان ذلك عمليًا، يجب أن يعطي المؤشر فكرة جيدة نسبيًا عن البيانات المطلوبة والسكان الذين يتم قياس المؤشر بينهم. لا تحدد المؤشرات مستوى معينًا من الإنجاز - فالكلمات "تحسن" أو "زاد" أو "انخفض" لا تنتمي إلى المؤشر.[17]بالنسبة للبحث الحالي نعني بالمؤشرات هي الأدوات التي تُستخدم لتقييم فاعلية الدعم المؤسسي المقدم. هذه المؤشرات قد تشمل: نسبة تمويل التعليم، مستوى التحسينات في البنية التحتية المدرسية، تدريب المعلمين، ومؤشرات الأداء الأكاديمي للطلاب.[18]

4. **البرنامج الحكومي** يشير إلى السياسات والخطط التي تضعها الحكومة لتحقيق أهداف محددة في مجالات متعددة، مثل التعليم، الصحة، التنمية الاجتماعية، وغيرها. في هذا البحث، نركز على البرامج الحكومية

[15] https://prepwithharshita.com/school-environment-meaning-and-types/
[16] https://www.oujdacity.net/national-article-86189-ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%AF%D8%A9.html
[17] Indicators. UNWomen. 2010. https://www.endvawnow.org/en/articles/336-indicators.html+%5B13

[18]سياسة الانفاق الحكومي على التعليم ودورها في تطوير قطاع التربية والتعليم في العراق.
https://www.iraqoaj.net/iasj/download/14f9943c61732d9e

الخاصة بالتعليم ودورها في تحسين البيئة المدرسية. تركز البرامج الحكومية في هذا الجانب عادة على تحسين مخرجات التعليم من خلال تطوير البنية التحتية للمدارس وتوفير التعليم المتساوي والميسر لجميع الطلاب. تتضمن مؤشرات هذه البرامج تحسين نسبة الاستفادة من الموارد التعليمية، ضمان تحقيق جودة التعليم، تعزيز القدرة المؤسسية للمدارس، وتحقيق التنمية المستدامة في هذا القطاع. يتم تحديد مجموعة من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس فاعلية الدعم المؤسسي لقطاع التعليم مثل:

أ- حجم الميزانية المخصصة للبيئة المدرسية.

ب-عدد المدارس التي تم تجديدها أو صيانتها.

ت-معدلات النجاح في البرامج التعليمية المتكاملة.

5. ورقة المنهاج الوزاري:

اعتمدت الحكومة العراقية في المنهاج الوزاري خطة عملية وقابلة للتنفيذ من قبل الوزارات والهيئات المستقلة، تتضمن إصلاح القطاعات الاقتصادية والمالية والخدمية، معالجة الفقر والبطالة، مكافحة الفساد الإداري والمالي، والحد من هدر المال العام. يهدف إلى تعزيز الحكم الرشيد، تخفيف العبء عن المواطنين، مكافحة التضخم، استقرار الأسعار، وتحقيق الأمن والاستقرار، إضافة إلى تعزيز هيبة الدولة وتلبية مطالب الشعب، خاصة الشباب المحتجين. وتعرض وثيقة المنهاج الوزاري المبادئ الأساسية التي يستند إليها، بالإضافة إلى المحاور الرئيسية التي تشكل الإطار التنفيذي لأداء الحكومة ضمن رؤية وطنية تهدف إلى تحسين مستوى الحياة للعراقيين. ركز المحور الرابع عشرة على التربية والتعليم، فقد هدف المنهاج الوزاري في هذا المحور الى تحقيق نظام تربوي وتعليمي ملتزم بالقيم ويوفّر فرص تعلّم للجميع بجودة عالية يعزز متطلبات سوق العمل، ويعزز مجتمع المعرفة، ويرسخ مبادئ المواطنة والهوية الوطنية وحقوق الانسان، ويلبي احتياجات سوق العمل.

ولأجل تحقيق ذلك تسعى الحكومة الى تنفيذ الآتي:

1. تشكيل فريق وطني من المختصين مدعوماً بخبرات دولية معنية، لتحديد الأسس العلمية الرصينة لرفع كفاءة التعليم وتحسين جودته، وتقديم خطة محددة بمديات زمنية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد للنهوض بقطاع التربية والتعليم.
2. إيلاء مشكلة الأبنية المدرسية اهتماما خاصا واعتبار معالجتها مشروعا وطنيا، واستثمار جهد القطاع الخاص لتنفيذ أكبر عدد ممكن من الأبنية المدرسية.
3. التركيز على برامج بناء قدرات الهيئات التعليمية والإدارية في المؤسسات التربوية والجامعات واناطة مهام ادارتها الى قيادات إدارية تتميز بالقدرة والكفاءة بعيدا عن الحزبية والمحاصصة.
4. دعم ورعاية التعليم الأهلي (العام والعالي) مع تأمين توافر معايير الجودة والرصانة العلمية.
5. الاشراف المباشر على تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم (٢٠٢٢-٢٠٣١) المحدثة بجهود الفرق الوطنية ودعم منظمة اليونسكو، وكذلك تنفيذ خارطة الطريق لإصلاح التعليم والتدريب المهني والتقني المنبثقة عن استراتيجية تطوير التعليم المهني (٢٠١٤-٢٠٢٣) (TVET)ومواصلة التعاون مع المنظمات الدولية في تنفيذ برامج النهوض بهذا النوع من التعليم والتدريب وربط مساراته بسوق العمل واحتياجاته وفقاً لخطط قائمة على دراسات رصينة.[19]

مراجعة الأدبيات السابقة

[19] المنهاج الوزاري، المنهاج الوزاري للحكومة الثامنة التي يترأسها السيد محمد شياع السوداني رئيس مجلس الوزراء العراقي. تشرين الأول ٢٠٢٢.
متوفر على الرابط: https://www.gop-iraq.org/promise_officials

1 - دراسة الباحثتان سالي سعد محمد وطيف مكي عبد الخالق في ٢٠٢١ بعنوان: انعكاسات التنمية المستدامة على واقع السياسة التعليمية في العراق (التعليـــم الجامـــعي نموذجا). تركز الدراسة على إشكالية عدم وجود فهم حقيقي لأهداف التنمية المستدامة وسبل تحقيقها في العراق، بالإضافة إلى حالة الإحباط بسبب ضعف الاهتمام بالتعليم، خاصة التعليم العالي، مما يؤدي إلى عدم توافق مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل. تعتمد فرضية الدراسة على وجود علاقة بين مخرجات التعليم والتنمية، رغم وجود قوانين واستراتيجيات تنموية، إلا أن التعليم العالي يفتقر إلى سياسة تعليمية واضحة. تركز الدراسة على تحليل التعليم الجامعي في العراق، والتحديات التي يواجها، والعوامل التي تؤثر فيه، مستندة إلى مناهج تحليلية وقانونية.

2 - دراسة الباحثان فارس عويض العتيبي وعائض احمد المنتشري في ٢٠٢٢ بعنوان "السياسات التعليمية في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله - لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: دراسة تحليلية" في ٢٠٢٢. هدفت الدراسة إلى تحليل السياسات التعليمية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز بهدف تحقيق رؤية السعودية 2030، من خلال دراسة السياسات التعليمية في التعليم العام والتعليم العالي، ومدى ارتباطها بأهداف الرؤية والأهداف الاستراتيجية لوزارة التعليم. استخدم الباحثان المنهج الوصفي وتحليل المحتوى لتحديد هذا الارتباط. أظهرت النتائج أن السياسات التعليمية كانت مرتبطة بشكل كبير بمحاور الرؤية، حيث كان أكبر ارتباط مع المحور الثالث (وطن طموح) بنسبة 47%، تلاه المحور الثاني (اقتصاد مزدهر) بنسبة 37%. ناقشت الدراسة ارتباط الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة 2030 مع أهداف وزارة التعليم السعودية، حيث يظهر أن 5 أهداف استراتيجية لها ارتباط قوي مع وزارة التعليم. تم تحقيق أعلى نسبة تكرار في الأهداف المتعلقة بالتعليم، مع التركيز على تعدد التكرارات في بعض الأهداف مثل الهدف الثالث (19%) والهدفين الثاني والرابع (17%)، بينما كان ارتباط الأهداف الأخرى أقل. بناءً على النتائج، اقترح الباحثون عدة توصيات، أبرزها ضرورة مرونة السياسة التعليمية وتعديل الأنظمة عند الحاجة، وكذلك أهمية نشر وثيقة من وزارة التعليم على موقعها الإلكتروني لتعزيز التواصل مع المجتمع.

3 - دراسة الباحثان برافين كاكادا برافين وكاكادا.م. ديشباندي في ٢٠١٨: "العلاقة بين الدعم المؤسسي ورضا الطلاب" كان الهدف من هذه الدراسة فحص العلاقة بين جوانب مختلفة من الدعم المؤسسي ورضا الطلاب في الجامعات الحكومية والخاصة في المنطقة الوسطى من الهند. تواجه الأوساط الأكاديمية الهندية تحديات في الحفاظ على رضا الطلاب وإشراكهم في العملية التعليمية، مما يساعدهم على أداء دراستهم بكفاءة وسعادة. تم جمع بيانات الاستبيان من ٢٤٠ طالبًا من طلاب الدراسات العليا في كل من الجامعتين. استخدم الباحثان الإحصاء الوصفي، تحليل الارتباط، تحليل العوامل، وتحليل الانحدار المتعدد لمعالجة البيانات. أظهرت نتائج الدراسة أن الدعم المؤسسي يرتبط بشكل إيجابي وملحوظ برضا الطلاب. كما تبين أن الطلاب في الجامعات الحكومية كانوا أكثر رضا عن الدعم الأكاديمي، في حين أن طلاب الجامعات الخاصة أبدوا رضا أكبر عن الدعم التكنولوجي. علاوة على ذلك، كشفت النتائج أن الدعم الاجتماعي سجل درجات منخفضة بشكل ملحوظ في كلا النوعين من الجامعات. تسهم هذه النتائج في توسيع الفهم النظري لرضا الطلاب.

- **منهجية البحث:**

تعتمد منهجية البحث الحالي على مراجعة للأدبيات والدراسات السابقة لتأسيس فهم أساسي للموضوع، يليها تحليل متعمق لاستراتيجيات الحكومة وسياساتها وبرامجها المتعلقة بالتعليم، مع التركيز على أهدافها وتنفيذها. سيتم أيضًا إجراء دراسة حالة مفصلة لعدد من المدارس في مناطق مختلفة لتقييم مستوى الدعم المؤسسي

المقدم لهذه المؤسسات التعليمية، ومقارنة ذلك مع المؤشرات المعمول بها في البرنامج التعليمي الحكومي ولقياس أثر الدعم المؤسسي على البيئة المدرسية. تكون مجتمع البحث من مديري ومعاوني مدارس المرحلة الابتدائية في بغداد جانب الكرخ، وتم اختيار عينة البحث من مجتمع البحث بطريقة قصدية، فقد تم اطلاق استبيان الكتروني لمجموعة من المستجيبين من مديري ومعاوني المدارس في محافظة بغداد جانب الكرخ، بلغ العدد الكلي (٦١) منهم (٣٩) مستجيب و (٢٢) مستجيبة، وقد تم اجراء الاستبيان الالكتروني في شهر كانون الثاني ٢٠٢٥. اتبعت الدراسة نهجًا تحليليًا وصفيًا باستخدام أساليب إحصائية مناسبة لتحليل البيانات وضمان الحصول على نتائج موثوقة.

نتائج البحث الميدانية

يعد الدعم المؤسسي للبنية التحتية التعليمية من العوامل الأساسية التي تسهم في تحسين جودة التعليم وتحقيق التنمية المستدامة في أي بلد. في هذا البحث، سيتم تحليل مدى توافق الدعم المؤسسي مع الخطط والبرامج الحكومية الخاصة بتطوير التعليم، مع التركيز على تقييم مدى فعالية الإجراءات المتخذة من قبل الجهات المعنية في تعزيز البنية التحتية التعليمية في المدارس. يهدف هذا التحليل الميداني إلى تسليط الضوء على آراء وتوجهات مديري ومعاوني المدارس الابتدائية حول فعالية الدعم المؤسسي المتاح لهم في تحسين بيئة التعليم، ومدى توافق هذه الجهود مع البرنامج الحكومي المعتمد، والذي يتضمن تطوير المدارس وتوفير المعدات والمرافق الأساسية التي تدعم العملية التعليمية. يعتبر هذا التحليل أداة هامة لفهم التحديات والفرص المرتبطة بتطوير البنية التحتية التعليمية في العراق، ويسهم في تقديم توصيات عملية لتحسين التنسيق بين المؤسسات الحكومية والمجتمعية لتحقيق أفضل النتائج في هذا المجال.

1 - اراء وتوجهات المستجيبين والمستجيبات بأن الدعم المؤسسي المقدم للبيئة المدرسية في مدارسهم يتماشى مع مؤشرات البرنامج الحكومي.

تعد الاستجابة لاحتياجات المدارس من أهم العوامل التي تؤثر في جودة العملية التعليمية وفاعليتها. في هذا السياق، تشير نتائج الاستبيان إلى أن نسبة كبيرة من المستجيبين (٤٨.٧٪) يعبرون عن عدم رضاهم تجاه الدعم المؤسسي الذي يقدم لمدارسهم، بينما حظيت أوافق بشدة نسبة (٩.٧٪) معتبرين أنه لا يلبي معظم الاحتياجات. هذا يعكس تحديات كبيرة تواجه المؤسسات التعليمية في تلبية احتياجات المدارس، سواء كانت مادية أو تربوية. بشكل عام فقد ارتفعت نسبة الانفاق الحكومي من اجمالي الانفاق العام على التربية والتعليم حيث ارتفع من (٥.٣) لسنة ٢٠٠٥ الى (١٣.٧) لسنة ٢٠٢٠، بشكل عام شهد الإنفاق العام على التعليم من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٢٠ تقلبات كبيرة. ففي عام ٢٠٠٥، بلغ الإنفاق نحو ١.٦٢ تريليون دينار، وارتفع بشكل مطرد إلى نحو ٥.٢٥ تريليون دينار في عام ٢٠٠٨، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى زيادات الرواتب للعاملين في التعليم بعد تحسن الظروف الأمنية والسياسية. وبحلول عام ٢٠١٣، بلغ الإنفاق نحو ١٠.٥٧ تريليون دينار، بمساعدة القوانين الجديدة التي عززت مزايا الموظفين. ومع ذلك، بدأ الإنفاق في الانخفاض في عام ٢٠٢١٤ بسبب تأثيرات الحرب على الإرهاب وانخفاض أسعار النفط، حيث انخفض إلى نحو ٩.٩٨ تريليون دينار في عام ٢٠١٤، مع المزيد من الانخفاضات في السنوات اللاحقة. ثم انتعش الإنفاق في وقت لاحق بعد الحرب، ليصل إلى نحو ١٢.٦٩ تريليون دينار في عام ٢٠١٩، وذلك بفضل إعادة الهيكلة ونهاية تدابير التقشف.[20] ورغم أن الاستثمار المالي في التعليم مهم، فإنه لا يمكن أن يقف بمفرده كمقياس مناسب لجودة التعليم. بل لابد من نشره بشكل استراتيجي لتعزيز النظام التعليمي وتحقيق معيار شامل للتميز. وترتبط

[20] سياسة الانفاق الحكومي على التعليم ودورها في تطوير قطاع التربية والتعليم في العراق.
https://www.iraqoaj.net/iasj/download/14f9943c61732d9e

جودة التعليم ارتباطًا جوهريًا بمستوى المدخلات في العملية التعليمية، والتي تشمل عناصر أساسية مثل المؤسسات التعليمية المصممة جيدًا، والمعلمين المهرة، والمناهج الدراسية القوية، وموارد التدريس الفعّالة. إن وجود مباني مدرسية حديثة وجميلة تلبي المعايير المعاصرة بمثابة مؤشر ملموس لجودة التعليم. وعلاوة على ذلك، فإن الفريق المخصص من المعلمين الأكفاء والقادرين لا يثري بيئة التعلم فحسب، بل يعزز أيضًا مشاركة الطلاب وفهمهم، مما يساهم بشكل كبير في النتائج التعليمية. إن المناهج الدراسية المتقدمة التي تتوافق مع مراحل نمو الطلاب، إلى جانب أساليب التدريس والموارد المبتكرة، تؤكد على الالتزام بتوفير تجربة تعليمية ذات مغزى وتأثير. وبالتالي، فإن جودة هذه المدخلات الأساسية لابد وأن تتجلى في جودة المخرجات – أو بالأحرى رأس المال البشري – التي ينبغي أن تتوافق مع احتياجات السوق والمجتمع وتستجيب لها. والواقع أن التآزر بين المدخلات والمخرجات التعليمية أمر حيوي لخلق قوة عاملة مجهزة على النحو اللائق للازدهار في سوق عالمية ديناميكية ومتطورة باستمرار.[21]

2 - توفير الموارد المالية اللازمة لتحسين البيئة المدرسية في المدارس.

- جاءت الإجابات بفارق كبير من قبل مديري ومعاوني المدارس بين المؤيد والرافض بوجود دعم مالي مخصص لتحسين البيئة المدرسية، فكانت الإجابات ارفض بشدة بنسبة (٦٥.٢٪) عن نسبة الموافق بشدة (٦.٥٪). هذا التباين قد يشير إلى أن غالبية المشاركين في الدراسة أو الاستبيان لا يرون فائدة أو ضرورة للدعم المالي لتحسين البيئة المدرسية. قد يكون السبب في ذلك مرتبطًا بتصوراتهم حول أولويات التمويل أو تجاربهم السابقة في التعامل مع التمويل المدرسي. النسبة العالية (٢.٦٥%) التي ترفض بشدة قد تكون مؤشرًا على وجود شكوك أو قلق بين مديري المدارس والمعاونين حيال كيفية تخصيص وتوزيع هذه الأموال، أو ربما يشير إلى ضعف في وجود آلية فعالة لاستغلال هذا الدعم في تحسين البيئة المدرسية. ويرى المستجيبون/ات بأن تخصيص الأموال لتحسين البيئة المدرسية دون تقييم ورقابة حقيقة ليس الحل الأساسي للمشكلات التي يواجهها النظام التعليمي، لان الأموال قد لا تُنفق بالشكل الأمثل.

3 - عدد المدارس ذات الدوام الأحادي والثنائي والثلاثي

الفقرة تتناول تحليلًا لواقع الدوام المدرسي في بعض المدارس في بغداد أو ربما في مناطق أخرى في العراق، مع التركيز على تأثير الكثافة الطلابية على نظام الفترات الدراسية، حيث جاءت نسب المدارس ذات الدوام الأحادي والثنائي والثلاثي بحسب إجابات المستجيبين والمستجيبات على النحو التالي:

٢٪ من المدارس تعمل بنظام الدوام الأحادي (دوام آحادي).
٨١٪ من المدارس تعمل بنظام الدوام الثنائي (دوام ثنائي).
١٧٪ من المدارس تعمل بنظام الدوام الثلاثي (دوام ثلاثي).

النسب تشير إلى أن غالبية المدارس تعتمد على الدوام الثنائي، وهذا يعكس ضغوطًا كبيرة على البنية التحتية التعليمية وحاجة المدارس لاستيعاب أعداد كبيرة من الطلاب. ويرجع سبب اللجوء للدوام الثنائي والثلاثي: الى استيعاب أكبر عدد من الطلاب. حيث تبدأ فترة الدوام الصباحية من الساعة ٨ صباحًا وتنتهي الساعة ١٢ ظهرًا، والفترة المسائية تبدأ الساعة ١٢ ظهرًا وتنتهي الساعة ٤ مساءً. وبذلك، تكون مدة الدوام ٤ ساعات فقط في كل فترة، مما يشير إلى ضغط على الوقت المتاح لكل طالب في الصف الدراسي. اللجوء إلى الدوام الثلاثي في بعض المدارس يبين أن حجم الطلاب يفوق قدرة المدرسة على التعامل مع هذا العدد ضمن فترتين فقط، مما يضطرها لتوسيع ساعات العمل لتغطية العدد الكبير. فبحسب إحصائية ٢٠٢٣ يبلغ عدد الطلاب من ٦-

[21] سياسة الانفاق الحكومي على التعليم ودورها في تطوير قطاع التربية والتعليم في العراق.
https://www.iraqoaj.net/iasj/download/14f9943c61732d9e

١٢ بحدود (٦.٤٥) مليون طالب ضمن المرحلة الابتدائية 6.45 مليون طالب في المرحلة الابتدائية، ويبلغ عدد الطلاب في المرحلة المتوسطة والاعدادية من عمر ١٢-١٨ سنة بحدود (٣.٦١) مليون طالب.[22] هذه الأرقام تعكس حجم الضغط الكبير على النظام التعليمي، خاصة في المدارس التي تشهد زيادة ملحوظة في أعداد الطلاب في كل فصل دراسي. مما يعزز الحاجة إلى تنظيم فترات الدراسة على نحو أكثر مرونة كالدوام الثنائي والثلاثي. تترتب على الدوام الثنائي او الثلاثي (القدرة الاستيعابية للمدارس) آثار وتحديات عديد تتعلق بجودة التعليم بسبب ضغط الوقت وعدد الطلاب في الفصول. رغم أن هذا النظام يساعد في استيعاب العدد الكبير من الطلاب، إلا أنه قد يؤثر على الانتباه والفعالية التعليمية، حيث يكون الوقت المتاح لتعليم الطلاب محدودًا.

4 - وجود دعم فعال في توفير البنية التحتية المناسبة (المدارس، الأثاث، المعدات) لتحسين البيئة المدرسية.

كانت النتائج متباينة، مما يعني أن هناك تبايناً كبيراً في الآراء بين المستجيبين بشأن جودة ودعم البنية التحتية في المدارس كبنايات المدارس، الأثاث والمعدات متباينة فقد وافق بشدة (١٦.٢٪) من المستجيبين فهم يعتبرون أن البنية التحتية في المدارس جيدة للغاية وأن الدعم في هذا المجال فعال. وبلغت نسبة أوافق بشدة (٩.٧٪) فقط، هذه النسبة أقل من السابقة، مما يعني أن نسبة أقل من المستجيبين يشعرون بالرضا الكامل عن الدعم المقدم في البنية التحتية. اما ارفض بشدة فقد كانت (٣٢.٣٪) تشير هذه النسبة إلى أن حوالي ثلث المستجيبين يرون أن الدعم في هذا المجال غير كافٍ أو غير مناسب. وارفض (٢٩٪) هذه النسبة تقترب من ٣٠%، مما يدل على أن حوالي ثلث آخر من المستجيبين لديهم رأي سلبي تجاه فعالية البنية التحتية. ومحايد (٣.٢٪) هذه النسبة تعني أن أقل من 4% من المستجيبين ليس لديهم رأي واضح في هذا الشأن.

بشكل عام، يواجه العراق تحديات كبيرة في مواكبة النمو السكاني المتزايد، والذي يشهد زيادة سنوية تزيد عن مليون فرد، وهو ما يمثل معدل نمو بنسبة ٢.٦٪ وفقًا لإحصاءات وزارة التخطيط لعام ٢٠٢٠. وقد كشف هذا التحول الديموغرافي السريع عن أوجه قصور شديدة في الخدمات والبنية التحتية، وأبرزها في القطاع التعليمي. يواجه النظام المدرسي عجزًا خطيرًا، يبلغ حاليًا حوالي 57٪ في معالجة الفجوة التعليمية القائمة. ومن المتوقع أن يتفاقم هذا الوضع كل عام، مدفوعًا بالاكتظاظ المستمر في الفصول الدراسية والحاجة الملحة إلى خلق بيئات تعليمية مواتية. وقد أدى الارتفاع في المواليد، إلى جانب انتشار المدارس المؤقتة والطينية، إلى تفاقم الأزمة. فالعديد من المرافق التعليمية غير كافية بشكل مؤسف، وتفتقر إلى المرافق الأساسية مثل الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحي المناسب. وعلاوة على ذلك، أصبحت العديد من المدارس على وشك الانهيار، وخاصة تلك الواقعة في المناطق الريفية والنائية، حيث لا يحصل الأطفال الأكثر هشاشة على تعليم جيد. ومن المثير للقلق أن اليونيسف سلطت الضوء في أيار ٢٠١٩ على أن ٥٠% من المدارس في العراق تحتاج إلى صيانة وترميم عاجلين، وهو ما يؤكد الحالة المزرية للبنية التحتية التعليمية في البلاد. إن معالجة هذه التحديات أمر بالغ الأهمية لضمان مستقبل أكثر إشراقاً للأطفال العراقيين.[23]

من أجل تقييم الكفاءة الداخلية لنظام التعليم الابتدائي بشكل فعّال، من الضروري التركيز على المؤشرات الرئيسية التي تؤثر بشكل مباشر على الجودة الإجمالية للنتائج التعليمية. وتسلط المؤشرات التالية الضوء على جوانب حاسمة في مشهد التعليم الابتدائي في العراق:

- مؤشر عدد الطلاب لكل مدرسة: ارتفع متوسط عدد الطلاب لكل مدرسة من ٣٣٣ إلى ٣٧٢، مما أدى إلى اكتظاظ الفصول الدراسية بمتوسط ٦٠ طالبًا لكل فصل. وتشهد بعض المناطق، مثل بغداد، أحجام الفصول

22

23 سياسة الانفاق الحكومي على التعليم ودورها في تطوير قطاع التربية والتعليم في العراق.
https://www.iraqoaj.net/iasj/download/14f9943c61732d9e

الدراسية تصل إلى ١٠٠ أو ١٣٠ في الرصافة الثانية، بينما تحتفظ ميسان بنحو ٢٧ طالباً في الصف. ويؤثر هذا الاكتظاظ سلبًا على جودة التعليم وفعالية المعلمين.

- مؤشر عدد المعلمين لكل مدرسة: انخفض متوسط عدد المعلمين من ٢٠ إلى ١٦ لكل مدرسة. ويؤدي انخفاض عدد أعضاء هيئة التدريس، مقارنة بارتفاع أعداد الطلاب، إلى زيادة العبء على المعلمين الحاليين وإضعاف فعاليتهم.
- مؤشر عدد الطلاب لكل معلم: ارتفعت نسبة الطلاب إلى المعلمين من ١:١٧ إلى ١:٢٣ خلال الفترة، بمتوسط 20:1. يشير هذا الاتجاه إلى أن زيادة الالتحاق للطلاب دون زيادة مقابلة في عدد المعلمين تؤدي إلى انخفاض فعالية التدريس والجودة العامة للتعليم.

تصور هذه المؤشرات مجتمعة حقيقة صارخة في نظام التعليم الابتدائي في العراق، حيث تتجمع الفصول الدراسية المكتظة، وتناقص أعداد المعلمين، وزيادة نسب الطلاب إلى المعلمين لخلق تحديات كبيرة لجودة التعليم. إن فهم هذه العوامل أمر بالغ الأهمية لتطوير استراتيجيات تهدف إلى تحسين المشهد التعليمي.

5 - توفير تدريب مستمر للكوادر التعليمية والإدارية لتحسين البيئة المدرسية

قدمت نتائج الاستبيان حول وجود التدريب المستمر للكوادر التعليمية والإدارية في المدارس. والتدريب المستمر يشير إلى البرامج أو الفرص التعليمية التي يحصل عليها الكادر التعليمي في المدارس لتطوير مهاراتهم ومعارفهم. فيما يلي تحليل مفصل لهذه الفقرة: موافقة (٤٥٪): هذه النسبة تشير إلى أن أقل من نصف المستجيبين يعتقدون أن هناك تدريبًا مستمرًا متوفرًا لهم. من المهم ملاحظة أن هذه النسبة قد تكون إيجابية ولكنها لا تمثل الأغلبية المطلقة. غير موافق (١٩٪): تشير هذه النسبة إلى أن حوالي خمس المستجيبين لا يرون أن هناك تدريب مستمر متاح، مما يعكس نقصًا في الفرص أو الموارد اللازمة لهذا التدريب. الإجابة التي تحمل نسبة ٤٥٪ تُظهر قناعة لدى جزء من المشاركين بأن هناك تدريبًا مستمرًا، مما يعني أن هذه الفئة ترى أن هناك دعمًا مستمرًا لتطوير مهاراتهم. النسبة الأقل (١٩٪) التي قالت "غير موافق" قد تشير إلى مشكلة في تقديم التدريب أو توافره على نطاق واسع. مع ذلك، اما نسبة المحايد فقد كانت (١٨٪)، وهي ليست بقليلة، وهذه الفئة قد تلعب دورًا في تحديد مدى جدية الحاجة للتحسين.

هذه النسب قد تشير إلى أن هناك فجوة بين من يرون أن التدريب مستمر ومن لا يرونه كذلك، وهو ما يستدعي مزيد من التحقيق في العوامل المؤثرة في توفر التدريب مثل الميزانية، السياسات التعليمية، والظروف المحلية. بناءً على هذه الإجابات، يمكن استنتاج أن هناك حاجة لتحسين توفر التدريب المستمر للكوادر التعليمية والإدارية. هذه التحليل يسلط الضوء على الجوانب التي تحتاج إلى اهتمام من الجهات المسؤولة لتحسين البيئة المدرسية عبر تقديم تدريب مستمر.

6 - تواصل فعال بين الجهات الحكومية والمدارس لضمان تنفيذ البرنامج الحكومي بشكل مناسب.

اشرت إجابات (٤١%) من المستجيبين والمستجيبات إلى أنهم يعتقدون بوجود "تواصل فعال" بين الهيئات الحكومية والمدارس، مما يعني أن هذه النسبة ترى أن الحكومة تقوم بالاتصال والتفاعل مع المدارس بطريقة تضمن تنفيذ البرنامج الحكومي بشكل مناسب. قد يدل هذا على أن هناك إدراكًا لوجود آليات تواصل جيدة بين الطرفين، ما يعكس بعض الثقة في قدرة الجهات الحكومية على توفير الدعم والإشراف لضمان تطبيق البرنامج بالشكل الصحيح. لكن كان هناك نسبة رفض جزئي (٣٥٪) من المستجيبين الذين عبروا عن رفضهم لفكرة أن هناك تواصلًا فعّالًا يراعي أخذ الآراء والتوصيات من المدارس بواسطة الإدارات العامة. هذه النسبة تشير إلى وجود عدم رضا عن نوعية التفاعل أو التواصل مع المدارس، يعود ذلك بسبب عدم إشراك المدارس في عملية اتخاذ القرارات أو في توجيه وتنفيذ السياسات الحكومية. وهذا يؤشر على وجود فجوة في فهم احتياجات المدارس أو تهميش لآرائهم في إطار تنفيذ البرامج. ١٦% من المستجيبين يرفضون بشدة بوجود تواصل فعال بين إدارات المدارس والإدارة العامة. يمكن تفسير هذه النسبة على أنها تعبير عن عدم

الثقة في النظام الحكومي أو في فعالية السياسات الحالية. ويشير هذا أيضًا إلى وجود مشاعر سلبية تجاه الإدارات العامة أو شكوك في مصداقية الجهود الحكومية في التفاعل مع المدارس بشكل مجدٍ وملائم. هذا الرفض قد يعكس شكوكًا في نية الحكومة في تحسين الوضع القائم أو استجابة لاحتياجات المدارس. هذه الأرقام تشير إلى ضرورة تعزيز المشاركة والتواصل بين الحكومة والمدارس، خاصة فيما يتعلق بأخذ ملاحظات المدارس بعين الاعتبار لضمان تطبيق البرامج الحكومية بشكل يتناسب مع احتياجات الواقع المدرسي.

أهم الاستنتاجات:

- اشرت الإحصاءات الحكومية إلى زيادة ملحوظة في عدد الأبنية المدرسية بعد عام 2003، حيث ارتفعت بنسبة 124% في العام الدراسي 2021-2022 مقارنة بعام 2001-2002. كما زادت أعداد الطلبة بنسبة 127%، في حين ارتفعت نسبة الهيئات التعليمية بنحو 60%. رغم هذه التحسينات، ما زالت هناك حاجة ملحة لبناء المزيد من المدارس، حيث أظهرت دراسة تقييمية في 2023 أن مديريات التربية في العراق بحاجة إلى 8754 مدرسة. ومن جانب آخر، ارتفعت نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الإنفاق العام إلى 13.7% في عام 2022، مقارنة بـ 5.6% في عام 2005.
- بشكل عام، يعاني قطاع التعليم في العراق من إهمال واضح، حيث تضع الحكومة له دوراً ثانوياً في سياستها التنموية مقارنة بالدول الأخرى. التخصيصات المالية لهذا القطاع منخفضة ولا تلبي احتياجاته في ظل الأعداد الكبيرة من الطلاب والكادر التدريسي والمرافق التعليمية. كما أن المدارس في جميع أنحاء العراق، وخاصة في المناطق النائية، تعاني من اكتظاظ كبير واستخدام المنشآت التعليمية من قبل أكثر من مدرسة في نظام الدوام المزدوج أو حتى الثلاثي.
- يواجه الكادر التدريسي في العراق تحديات كبيرة أثرت سلباً على تطوير قدراتهم، وهذه التحديات تعود إلى سياقات تاريخية تتمثل في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي، مما أسهم في فشل قطاع التعليم في جذب الكفاءات العالية والدافعية.
- اشارت نتائج الاستبيان إلى أن هناك عدم رضا ملحوظ بين المستجيبين تجاه الدعم المؤسسي المقدم للمدارس، مما يعكس وجود تحديات كبيرة تواجه المؤسسات التعليمية في تلبية احتياجات المدارس المختلفة.
- أظهرت الإجابات تباينًا كبيرًا بين مديري ومعاوني المدارس بشأن وجود دعم مالي لتحسين البيئة المدرسية، حيث أبدى ٦٥.٢٪ منهم رفضًا شديدًا، مقارنة بـ ٦.٥٪ فقط أيدوا ذلك. يشير هذا التباين إلى أن معظم المشاركين لا يرون ضرورة أو فائدة في تخصيص دعم مالي لهذا الغرض، وهو ما قد يكون مرتبطًا بتصوراتهم حول أولويات التمويل أو تجاربهم السابقة في التعامل مع الموارد المالية، مما قد يعكس شكوكًا أو قلقًا بشأن كيفية تخصيص هذه الأموال أو ضعف في آلية استغلالها بشكل فعّال.
- استنادًا إلى إجابات المستجيبين، يتضح أن الغالبية العظمى من المدارس في بغداد وبعض مناطق العراق تعتمد على نظام الدوام الثنائي بنسبة 81%، بينما تعمل 17% من المدارس بنظام الدوام الثلاثي، في حين أن 2% فقط من المدارس تطبق نظام الدوام الأحادي. يعكس ذلك تأثير الكثافة الطلابية على تنظيم الفترات الدراسية في المدارس.
- النتائج أظهرت تباينًا كبيرًا في آراء المستجيبين حول جودة ودعم البنية التحتية في المدارس، حيث أشار حوالي 16.2% إلى أن البنية التحتية جيدة جدًا، بينما وافق 9.7% فقط على فعالية الدعم في هذا المجال. في المقابل، أبدى 32.3% من المستجيبين اعتراضهم الشديد على الدعم المقدم، في حين أعرب 29% عن رأي سلبي مشابه. وأظهرت نسبة 3.2% من المستجيبين الحياد وعدم الوضوح في آرائهم.

- اشارت نتائج الاستبيان إلى أن هناك اهتمامًا بالتدريب المستمر للكوادر التعليمية والإدارية في المدارس، حيث يعتقد 45% من المستجيبين بوجود فرص تدريبية متاحة، بينما يرى 19% منهم عدم وجود تدريب مستمر، مما يوضح وجود نقص في هذه الفرص والموارد لدى البعض.
- تشير النتائج إلى أن 41% من المستجيبين يرون أن هناك تواصلًا فعالًا بين الهيئات الحكومية والمدارس، مما يعكس وجود آليات تواصل جيدة وتفاعل إيجابي يضمن تنفيذ البرامج الحكومية. في المقابل، 35% من المستجيبين أبدوا رفضهم لفكرة التواصل الفعّال الذي يراعي آراء المدارس، مما يدل على وجود فجوة في التفاعل أو تهميش لاحتياجات المدارس في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات الحكومية.

التوصيات:

- على الحكومة تأمين مصادر مالية مستدامة من خلال تعزيز ميزانيات التعليم، أو البحث في أساليب تمويل مبتكرة مثل الشراكات مع القطاع الخاص أو منح دولية موجهة لتحسين البيئة المدرسية. يجب أن تكون هذه الموارد موجهة بشكل صحيح للمناطق الأكثر احتياجًا.
- العمل على تخفيف الضغط على المدارس من خلال تحسين توزيع الطلاب بين المدارس الموجودة أو بناء مدارس جديدة، وتحسين خطط الجدولة بحيث يتاح للطلاب والمعلمين الحصول على بيئة تعليمية أفضل. يمكن أيضًا توفير الدعم للمدارس لزيادة ساعات الدراسة اليومية من خلال تحسين المرافق وإضافة فصول دراسية إضافية.
- إنشاء آليات تواصل مستدامة بين الوزارات المعنية والتعليمية مع المدارس على مستوى الأقاليم لضمان الشفافية وتبادل المعلومات حول تحديثات السياسات الحكومية. يمكن تنظيم ورش عمل ولقاءات دورية بين مسؤولي المدارس والجهات الحكومية لتوضيح السياسات والإجراءات وتنفيذها بفعالية.
- تطوير برامج تدريب مستمرة تأخذ بعين الاعتبار أحدث الأساليب التربوية والإدارية، مع تعزيز مهارات التعامل مع التكنولوجيا في التعليم. من المفيد إنشاء شراكات مع مؤسسات أكاديمية لتوفير دورات تدريبية متخصصة.
- يجب أن يتم التخطيط لتطوير البنية التحتية على أساس دراسة متكاملة لاحتياجات المدارس، مع توفير الدعم المادي من خلال منح أو شراكات مع القطاع الخاص لتحسين ظروف المدارس وتوفير المعدات الحديثة والأثاث الذي يتماشى مع متطلبات التعليم المعاصر.
- زيادة عدد الصفوف الدراسية من خلال بناء مدارس جديدة أو التوسع في المدارس القائمة. ينبغي وضع خطط لإعادة توزيع الطلاب بحيث تكون الفصول الدراسية أكثر توافقًا مع المعايير الدولية. كما يجب زيادة عدد المعلمين من خلال برامج توظيف موسعة وتحفيز الخريجين الجدد للعمل في المجال التعليمي.
- مراجعة برامج الدعم المؤسسي وتطويرها بحيث تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للبرنامج الحكومي. من الضروري تعزيز التنسيق بين مختلف المؤسسات الحكومية ذات الصلة بالبيئة المدرسية لتوجيه الدعم المؤسسي بطريقة تحقق تأثيرًا ملموسًا.